

غرفة دعم المجتمع المدني

مجموعة العمل التخصصية

مجموعة منظورات الاقتصاد والتعافي
والتنمية

– جنيف

ملخص تقرير المشاركين

مجموعة العمل التخصصية

فهرس

- 1 ملخص تنفيذي
 - 2 خلفية
 - 3 استراتيجية مراكز التلاقي التتموية
 - 4 تفكيك اقتصاديات النزاع
 - 5 توصيات حول مسألة السيادة الغذائية
-

الملخص التنفيذي

مجموعة منظورات الاقتصاد والتعافي والتنمية هي مجموعة عمل تخصصية تعمل في إطار غرفة المجتمع المدني بمكتب المبعوث الخاص لسوريا للأمم المتحدة، وتهدف إلى تطوير أفكار ومدخلات وتوصيات لمكتب المبعوث الخاص ذات صلة بالسياسات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك مكافحة الفقر وتطوير الحوكمة الاقتصادية.

بعد عدة أشهر من عمل المجموعة التخصصية الجدي والمتعمق بالقضايا المذكورة التأمّت المجموعة في جنيف على مدار أربعة أيام بدعوة من مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة وفريقه لاختتام عمل المجموعة. وانتهى الاجتماع في جنيف بعرض ملخص النقاشات وبعض التوصيات لفريق المبعوث الخاص وبعض الدول الأعضاء في المجموعة الدولية لدعم سوريا وكذا الدول المانحة لغرفة دعم المجتمع المدني.

خلفية

شهد الاقتصاد السوري تدهوراً حاداً في العامين الأخيرين متمثلاً بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 18% عام 2021، مع عجز تجاري تجاوز 60% من الناتج، وتدهور حاد في أسعار الصرف، ووصول معدلات التضخم إلى حوالي 80%، واستمرار تراكم المديونية والاعتماد على المساعدات، كما وصلت معدلات البطالة إلى 48%. ونجم عن التدهور الاقتصادي وصول معدلات الفقر العام إلى 92% والفقر المدقع إلى 53%، واستمرار معدلات النزوح واللجوء المرتفعة دون آفاق للعودة.

تأثر الاقتصاد بجائحة كورونا والأزمة اللبنانية والجفاف والعقوبات كعوامل خارجية. إلا أن العوامل الرئيسية التي ساهمت في التدهور تمثلت بفشل الحوكمة الاقتصادية وسيطرة اقتصاديات النزاع ونخبة الحرب، وتراجع رأس المال البشري بالإضافة إلى التشظي بين المناطق والاستقطاب المجتمعي ودمار رأس المال المادي. كما لم تسهم تراجع العمليات العسكرية في تعافي الاقتصاد نتيجة سيطرة سياسات متمركزة حول النزاع والتبعية للقوى الخارجية.

تقدم المجموعة مقترحات ضمن إطار استراتيجية مراكز التلاقي التنموية (Integrated Development Nodes) التي تستند إلى دور أكبر للمجتمع المدني في العملية الاقتصادية في ظل انسداد الأفق السياسي، وتقوم الاستراتيجية على التشاركية في حوكمة المشاريع الاقتصادية المنفذة من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص الصغير والمتوسط، وتتمحور حول الأنشطة الاقتصادية التضامنية والتنسيق بين المنتجين

والموزعين والمستهلكين بما يقلص فرص الهدر والاستغلال. كما تؤكد على ربط العمليات الإنتاجية الاقتصادية بترميم رأس المال البشري (تحسن التعليم والتدريب) وتجسير الانقسامات المجتمعية، والتأكيد على الاستدامة البيئية.

ويمكن أن تكون غرفة المجتمع المدني مساحة لتطوير عمليات التكامل والتنسيق والمشاركة العابرة للمناطق والقطاعات، من خلال الخبرات المتراكمة في المشاركة والحوار ومناصرة الأولويات المجتمعية.

المدخل المباشر المقترح في ظل الظروف الراهنة هو الانطلاق من مشاريع متكاملة للسيادة الغذائية (انتاجاً ووصولاً واستخداماً واستدامةً) قائمة على العمل التشاركي، نظراً للحاجة الماسة للغذاء في الظروف الراهنة، ولتوفر خبرات المجتمع المدني والمحلي في عمليات الإنتاج والتخزين والتوزيع، ولدورها في توفير لفرص العمل دون متطلبات لمهارات عالية. إن هذه العملية تعيد التركيز على استعادة الإنتاج والاستخدام وعدم الاعتماد فقط على توزيع المساعدات الغذائية.

القضايا الرئيسية

حددت المجموعة عدد من القضايا التي تشكل تحديات رئيسية للاقتصاد في المرحلة الراهنة حتى يتم اختيار المواضيع التي ستعالجها المجموعة من ضمنها وهي:

- ◆ اقتصاديات النزاع
- ◆ التشطي الجغرافي والحوكمي
- ◆ التبعية: هيمنة القوى الخارجية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى الاعتماد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية.
- ◆ الفقر والتفاوت في الدخل والثروات
- ◆ تدهور العلاقات الاجتماعية وزيادة الاستقطاب
- ◆ التشوه المؤسسي
- ◆ تدهور الخدمات العامة لمستويات غير مسبقة

استراتيجية مراكز التلاقي التنموية

استراتيجية مراكز التلاقي التنموية هي استراتيجية تستهدف المساهمة في تجاوز النزاع، من خلال تكوين حوافز وعلاقات ومؤسسات جديدة. وهي عمليات طويلة الأمد وبطيئة تحتاج إلى تطوير على مستويات مختلفة لتلبية احتياجات الناس والمجتمعات.

يُعدُّ التنسيق بين الجهات الفاعلة المهمة والمنفذة لدعم إنشاء مراكز التلاقي التنموية تدرجياً خطوة أساسية للغاية، ولكن لجعل هذه المراكز مستدامة، يجب اتخاذ خطوات ضرورية لبناء الترابط بين المراكز، خاصة في مجالات الروابط والعلاقات العابرة للانقسامات الاجتماعية والسياسية، ورأس المال البشري والمادي، والأسواق.

تتبنى الاستراتيجية العناصر والمبادئ الرئيسية الآتية، التي يجب مراعاتها في المبادرات أو المشاريع الإنسانية أو التنموية:

- ◆ دعم حوكمة أفضل ضمن المبادرات
- ◆ اعتماد نهج تشاركي
- ◆ مواجهة اقتصاد النزاع
- ◆ تعزيز رأس المال الاجتماعي
- ◆ تطوير ترابط متكامل بين المجتمعات والمناطق والطبقات
- ◆ خلق فرص عمل
- ◆ تحسين ظروف المعيشة
- ◆ تقليص اللامساواة وإعطاء الأولوية للفئات المتضررة من النزاع
- ◆ ضمان استدامة بيئية
- ◆ اعتماد أساسي على الموارد المادية واللامادية المتوفرة
- ◆ تأكيد على العلاقة العضوية مع الثقافة المحلية

تفكيك اقتصاديات النزاع

شكلت اقتصاديات النزاع في سوريا نظاماً تغذي آليات الحرب عبر المناطق المختلفة من خلال: تدمير الثروة والموارد المادية وغير المادية، وإعادة توزيع الموارد لإذكاء النزاع لمصلحة قوى الاستبداد، وحرمان غالبية السكان، وتبني سياسات التعسف، والنهب، والإفقار التي ترسخ غياب سلطة القانون. وقد خلق هذا

النظام شبكات عابرة للحدود تتمحور حول النزاع وتتسبب بآثار سلبية خارج حدود سوريا على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويُعدُّ المواطنون السوريون المتضرر الرئيسي من اقتصاد النزاع.

أدى الاستنزاف المستمر للموارد الداخلية والخارجية إلى تقليص الفرص التي يمكن لقوى النزاع استغلالها. وتسببت تداعيات اقتصاديات النزاع في المنطقة وخارجها في أضرار اقتصادية إقليمية كبيرة، وفاقمت عوامل انعدام الأمن، واحتمالات تفاقم الأزمة الاقتصادية مستقبلاً.

مواجهة شبكات النزاع

تعتبر الاستراتيجية المقترحة المجتمع السوري طرفاً فاعلاً رئيسياً لدعم تحول الاقتصاد، من خلال منظمات المجتمع المدني أو المبادرات أو المؤسسات والشبكات غير الرسمية على المستويين الوطني والمحلي. فيما يلي بعض السياسات والمبادرات المقترحة التي يمكن أن تسهم في وضع حوافز سلبية لنخبة النزاع:

- ◆ إدراج تفكيك اقتصاديات النزاع في جميع المشاريع والأنشطة الإنسانية والاقتصادية والتنموية من خلال استبعاد نخبة النزاع وشبكاتهم وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والآليات الشفافة.
- ◆ دمج استراتيجية تفكيك اقتصاديات النزاع في أي اتفاقيات سلام محتملة، ومعالجتها في الدستور، وحشد الدعم الدولي والوطني لتحقيقها. وضمان إيجاد استراتيجية دولية وإقليمية متنسقة لمنع أو تقييد الأنشطة المتعلقة بالنزاع داخل البلد وعبر الحدود، بما في ذلك تجارة الأسلحة والاتجار بالبشر والارتزاق والتهرب والنهب وإساءة استخدام الممتلكات والموارد.
- ◆ تعزيز دور المجتمعين المدنيين العالمي والوطني والوكالات المستقلة في مراقبة أنشطة اقتصاديات النزاعات، والدعوة لفرص إجراءات صارمة ضدها.
- ◆ تفكيك شبكات الاحتكار والتهرب والأتاوات والتي تعيق مسار التنمية المستدامة وتضر بعمليات الإنتاج والتوزيع. وأحد سياسات التفكيك تكون من خلال فتح المعابر الداخلية للمستلزمات والإنتاج دون أتاوات أو تمييز.
- ◆ تحويل استراتيجية المساعدات الإنسانية باتجاه التنمية المتكاملة، وربط مشاريع الغذاء والطاقة والمياه بالإضافة إلى تشبيك تقديم الخدمات التعليمية والصحية وظروف السكن اللائقة. والاستثمار في المشاريع العابرة للمناطق والمحليات، والتركيز على ضمان التدفق للمساعدات الإنسانية الأممية لكافة المناطق دون تمييز عبر جميع المعابر الضرورية، بما في ذلك معبري اليعربية وباب السلامة.
- ◆ الاستثمار في توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لعودة النازحين واللاجئين وادماجهم في الاقتصاد التضامني.
- ◆ رفع العقوبات المرتبطة بمسار السيادة الغذائية إنتاجاً وتوزيعاً بما في ذلك القيود المالية واللوجستية.

تعزير الاقتصاد التضامني

يجب ألا يكرر التحول نحو اقتصاد ما بعد النزاع ذات السياسات السائدة التي اعتُمدت قبل النزاع وساهمت في التفاوتات والإقصاءات الكبيرة، التي أدت إليه، وفيما يلي بعض السياسات والتدخلات المقترحة:

- ◆ تطوير حوكمة اقتصاد المجتمع المدني، الذي يدعم تكافؤ الفرص في الملكية والاستثمار، ويفرض التضمين والاستدامة. سيساهم هذا الاقتصاد في تسريع عملية إعادة تأهيل البنية التحتية ومرافق الخدمات الأساسية، وضمان مشاركة كبيرة من الناس.
- ◆ إنشاء بيئة منصفة للأنشطة الإنتاجية، وتشجيع المشاريع الاقتصادية البديلة القائمة على التضامن، التي تستبعد تدريجياً أنشطة نخبة النزاع، وتضمن التعافي أو إعادة الإعمار.
- ◆ تشجيع المشاريع كثيفة العمالة في القطاعات العامة والخاصة والمدنية، التي تعزز التخفيف من حدة الفقر، وتوسّع الشبكات الاجتماعية، وتسهّل تضمين الفئات المهمشة في ظروف عمل لائقة.
- ◆ ضمان سياسات مالية مواجهة للتقلبات الاقتصادية وتزيد من فعالية الإنفاق العام والحد من الفساد والهدر، وخاصة الاستثمار الذي يساعد في إيجاد فرص العمل والحفاظ على الدعم كسياسات رئيسية باعتبار أن غالبية السوريين فقراء.
- ◆ إعادة تخصيص غالبية الدعم والنفقات العسكرية والأمنية من الجهات الحكومية وغير الحكومية نحو القطاعات الإنتاجية والأمن الاجتماعي. وهذا يحتاج إلى جهود ضخمة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لمواجهة الاستراتيجيات العسكرية للجهات المتحاربة.
- ◆ تقليل التبعية ودعم عمليات الإنتاج المحلي في جميع القطاعات، من خلال مصادر التمويل المختلفة، وتفعيل السياسات النقدية الفعالة لاستقرار الأسعار.
- ◆ ضمان الوصول التضميني والعاقل للجميع إلى فرص التعافي وإعادة الإعمار، وتخصيص الإيرادات ذات الصلة لمعالجة المظالم وتأسيس مقومات اقتصاد التضامن.
- ◆ تطوير تكامل الجهود الاقتصادية التضمينية بين السوريين داخل البلد وخارجها، وبين السوريين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

توصيات خاصة بتطوير آليات الدعم الخارجي

- إعطاء الأولوية للعدالة في جميع السياسات والتدخلات كأساس لتجاوز النزاع.
- وقف التورط في التجارة العسكرية و(أو) دعم الجهات الفاعلة الاستبدادية.
- ضمان الاتساق في مواجهة نخبة النزاع والأنشطة غير المشروعة وفرض حوافز سلبية على جميع الشبكات والجهات الفاعلة فيه.
- تعزيز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية، وبينها وبين المجتمع والمؤسسات السورية.

- التركيز على الحلول المستدامة، من خلال ربط كل الدعم بأهداف التنمية التضمينية.
- تطوير المساءلة من خلال نظام مستقل وشفاف للمراقبة والتقييم.
- تضمين تعزيز رأس المال الاجتماعي في المشاريع والتدخلات، ومواجهة الاستغلال الداخلي والخارجي لسياسات التمييز القائم على الهوية.
- اعتماد الدعم الذي يمكّن القدرات المحلية ويقلل من التبعية.
- تمكين اللاجئين وضمان أمنهم الإنساني.

توصيات حول مسألة السيادة الغذائية

- تجريم استخدام الغذاء والمياه كسلاح من خلال الحصار أو التضييق على الوصول للغذاء كجزء من تكتيكات الحرب. ووضع المناطق والمجتمعات التي تعرضت للحصار وعانت من التجويع والحرمان كأولوية للتدخل وخاصة اتجاه الأطفال الذين عانوا من سوء التغذية. ووقف استغلال أو التضييق على تدفق المياه عبر نهر الفرات أو عبر محطات ضخ المياه، والتأكيد بالالتزام بالاتفاقات الدولية بشأن المياه.
- تطوير استراتيجيات الإغاثة نحو تدخلات أكثر استدامة وتضمينية تستهدف السيادة الغذائية والأمن الغذائي والتضامن الاجتماعي. وتوسيع المشاركة والتمثيل في سلسلة الإنتاج والتوزيع الغذائي. وتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال منح الحريات العامة والخاصة وحرية التعبير والمحاسبة والمساءلة على الممارسات التي ينتهجها الأطراف المتنازعة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.
- تطوير شبكات الإنتاج التضامني مثل التعاونيات التي تضمن مشاركة مجتمعية للجميع، مع التركيز على الاستدامة، تخفيف التفاوت، والتنسيق في مجال مستلزمات الإنتاج والتوزيع والتسويق، (التحول من الدعم الفردي إلى الجماعي).
- تفعيل دور المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الأمن الغذائي والبيئي من أداء دورها بمشاركتها باتخاذ القرار ومنح الحريات العامة للتعبير عن مطالب المجتمع المحلي بالتغيير لصالح توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة كشرط لازم لتحقيق السيادة الغذائي.
- التركيز على أهمية التكامل والربط في فضايا السيادة الغذائية عبر المناطق والمجتمعات المحلية، وضمان التنسيق في القضايا العابرة للمناطق مثل توفير البنية التحتية وضمان الاستدامة والبيئة الآمنة.

- إلغاء الأتاوات و(الرسوم غير الرسمية) على كامل عملية الإنتاجية الزراعية والغذائية، بما فيها النقل عبر المناطق.
- إلغاء الاحتكار واستغلال علاقات المحاسبين (للقطاعات أو السلع أو الخدمات)، المرتبطة بالغذاء إنتاجاً وتوزيعاً والشراء بما في ذلك مستلزمات الإنتاج، (احتكار كامل السلعة).
- رفع العقوبات عن المستلزمات والبضائع المرتبطة بالغذاء، خاصة غير المباشرة مثل التكاليف الإضافية للتحويلات المالية والتأمين والنقل.
- تطوير مبادرات الإنتاج والتوزيع المرتكزة إلى التراث اللامادي السوري والصديقة للبيئة.
- تطوير وسائل التمويل المتكاملة من خلال المساهمة المحلية، والتمويل الإنساني، والتمويل العام ومساهمة القطاع الخاص، في إطار تشاركي يتم من خلال تحديد أولويات الاستثمار.
- وضع السياسات التي تضمن ترميم رأس المال البشري العامل في مجال الأمن الغذائي من خلال تطوير الربط بين التعليم والتأهيل من جهة ومسار السيادة الغذائية من جهة أخرى. والتأكيد على ضمان الأمن والحماية للجميع وتأمين عودة النازحين واللاجئين. بالإضافة إلى توفير بيئة مناسبة للعمل للمحرومين من التعليم والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحسين ظروف العمل والأجور والتملك للنساء في القطاع الزراعي ومسار السيادة الغذائية، وخاصة المرأة المعيلة.
- إعادة تأهيل الأراضي القابلة للزراعة التي تعرضت للإتلاف نتيجة العمليات القتالية من خلال ادراجها ضمن خطة زراعية خاصة وإعادة تأهيل أنظمة الري والسدود والآبار الجوفية والارتوازية التي ترفد الأراضي المروية بحاجتها للمياه وتوفير المواد الأولية اللازمة لضخ المياه كالطاقة الكهربائية والفيول.
- تطوير الاستثمار في مشاريع الري الحديث ووقف عمليات الاستغلال الجائر للمياه السطحية والجوفية. وكذلك توفير البذار والأسمدة للفلاحين والاعلاف للمنتجين الزراعيين بأسعار مناسبة وتوسيع فرص الحصول على القروض الزراعية، وتطوير عمليات التخزين والتسويق.
- وضع خطة استجابة للعوامل المناخية التي أثرت على الإنتاج الزراعي على المدى القصير وذلك من خلال تخصيص موازنات للكوارث الطبيعية كالجفاف أو السيول، وتقديم إعانات نقدية في المناطق الأكثر تأثراً بالهطول المطري وخاصة تلك المناطق التي تعتمد على الأمطار لتعويض الخسائر الناجمة عن تأخر الأمطار من جهة وتلف المحاصيل.
- دعم للمحاصيل ذات الأولوية والتي تلبى احتياجات المجتمعات وتوفر فرص العمل ولا تضر بالاستدامة.
- وضع قضايا النزوح واللجوء في أول سلم الأولويات حيث تعتبر النازحين من الفئات الأكثر هشاشة على المستوى الداخلي بالنسبة للأمن الغذائي، كذلك اللاجئين وخاصة في مناطق الجوار. وتوفير فرص عمل للنازحين واللاجئين في مناطقهم

ومدّهم التي غادروها بسبب الحرب. وتوفير قروض سكنية طويلة الأجل لإعادة إعمار البيوت والمناطق السكنية مما يضمن بالتالي توفر اليد العاملة الزراعية التي هاجرت ونزحت بسبب الحرب.

- الاعتماد على الأدلة في تحديد مستويات الفقر والحرمان على المستوى الكلي والمحلي ووضع برامج الدعم الاجتماعي للأسر الأكثر فقراً.
 - ربط برامج السيادة الغذائية بالعمل التضامني وتوفير التعليم للأطفال واليا فعين والخدمات الصحية للجميع.
 - تطوير الحلول المستدامة للطاقة والزراعة والصناعات الغذائية والاستثمار في تطوير نوعية الغذاء.
 - توفير المشتقات النفطية والكهرباء لمسار السيادة الغذائية من خلال الضغط لرفع الأتاوات والرسوم الداخلية مع مشاركة المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ مقابل السماح بزيادة الإنتاج وتسهيل الاستثمار في القطاع.
 - التأكيد على أهمية حماية الملكيات ومواجهة عمليات الاستيلاء والتعدي والمصادرة للعاملين في مسار السيادة الغذائية.
-

تقرير اجتماع جنيف- مجموعة العمل التخصصية: منظورات الاقتصاد والتعافي والتنمية-2022

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال

www.cssrweb.org

البريد الإلكتروني:
contact@cssrweb.org

فريق CSSR